

Distr.: General
16 August 2018
Arabic
Original: Arabic



رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، ورداً على الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة (S/2018/562)، أود أن أنقل لكم أسف حكومتي لقيام دولة قطر بإساءة تفسير قرار محكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٨ والمتضمن تدابير مؤقتة، وأن أشير في هذا الصدد إلى ترحيب دولة الإمارات في بيانها الصادر بتاريخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨ بالقرار المذكور أعلاه. كما أود التنويه إلى أن قرار المحكمة المتضمن للتدابير المؤقتة "لا يمس بأي حال من الأحوال مسألة اختصاص المحكمة بالتعامل مع الأسس الموضوعية للقضية أو أي مسائل تتعلق بمقبولية الطلب أو بالأسس الموضوعية نفسها" (الفقرة ٧٨ من قرار المحكمة)، وأدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى قراءة النص الكامل لقرار المحكمة والذي تم تعميمه بموجب الرسالة المؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨ الموجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2018/755، المرفق).

كما أود إعلامكم بأن الإجراءات التي اتخذتها حكومتي تمثل بالفعل للتدابير المؤقتة المشار إليها في القرار الصادر عن المحكمة، ويسرني في هذا الشأن أن أرفق لكم البيانين الصادرين عن وزارة الخارجية والتعاون الدولي بدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨ و ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨ (انظر المرفقين)، وأن أعيد تأكيد احترام دولة الإمارات وتقديرها التام للشعب القطري.

وأخيراً، أود أن أعنتم هذه الفرصة للإشارة إلى التدبير المؤقت الرابع الذي تم إغفاله في رسالة المندوبة الدائمة لدولة قطر والذي ينص على ضرورة "امتناع الطرفين عن القيام بأي عمل قد يؤدي إلى تفاقم النزاع أو إطالة أمده أمام المحكمة أو جعل حله أكثر صعوبة"، وأن أعيد التأكيد على التزام دولة الإمارات بالتقيد بهذا القرار.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لانا زكي نسبية
السفيرة والمندوبة الدائمة



المرفق الأول للرسالة المؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

بيان وزارة الخارجية والتعاون الدولي لدولة الإمارات العربية المتحدة المؤرخ ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨

منذ إصدار بيانها في الخامس من حزيران/يونيه عام ٢٠١٧ والذي اتخذت بموجبه دولة الإمارات عدداً من الإجراءات تجاه دولة قطر لأسباب تتعلق بحماية الأمن الوطني، اشترطت دولة الإمارات على المواطنين القطريين خارج الدولة الحصول على تصريح مسبق للدخول إلى الدولة، ويمكن أن يكون ذلك التصريح لمدة مؤقتة وفق تقدير السلطات في دولة الإمارات.

وتود وزارة الخارجية والتعاون الدولي التأكيد على أن مواطني قطر المقيمين بالفعل في دولة الإمارات العربية لن يكونوا في حاجة إلى استخراج مثل هذا التصريح لكي يستمروا في إقامتهم بالدولة، لكن ينصح المقيمين في الدولة والذين يخططون للسفر إلى الخارج الحصول على تصريح مسبق بالعودة إلى الإمارات.

ويتم طلب جميع التصاريح عن طريق الخط الساخن المعلن عنه بتاريخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وهو (+9718002626)

ونتيجة للمزاعم الباطلة التي ساقتها دولة قطر ضد دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن الإمارات ترى من الضروري التأكيد على السياسة التي اتبعتها منذ زمن بعيد تجاه مواطني دولة قطر حول الشروط المطبقة عليهم في خصوص دخولهم وإقامتهم في الدولة. فمنذ صدور قرار دولة الإمارات العربية المتحدة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بقطع العلاقات مع قطر دعماً للقرارات الصادرة من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، لم تتخذ الإمارات أي تدابير إدارية أو قانونية لإبعاد القطريين عن دولة الإمارات، كما لم تتخذ أي قرارات بإبعادهم بعد انتهاء مدة ١٤ يوماً الواردة في إعلان ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

وإن دولة الإمارات إذ تأسف من استمرار قطر في تزييف سياسات دولة الإمارات الخاصة بالشروط المطبقة لدخول وإقامة مواطني قطر، فإن دولة الإمارات تؤكد على احترامها وتقديرها الكاملين للشعب القطري.

وفي الوقت ذاته فإن دولة الإمارات تؤكد على استمرارها في الإبقاء على التدابير التي اتخذتها ضد دولة قطر لمواجهة تهديداتها للسلامة الإقليمية وللشعب الإماراتي. كما تدعو دولة الإمارات قطر إلى احترام التزاماتها الدولية، وأن تكف عن سياسة دعم ورعاية التنظيمات الإرهابية والأفراد التابعين لها، وأن تكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، وأن تمتنع عن توفير منابر إعلامية أو دينية لدعاة التطرف في منصاتهما الإعلامية التابعة لحكومة قطر أو المدعومة منها.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

بيان وزارة الخارجية والتعاون الدولي لدولة الإمارات العربية المتحدة المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨

أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة البيان التالي الذي رحبت فيه بقرار محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بطلب قطر للتدابير المؤقتة بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري:

ترحب دولة الإمارات العربية المتحدة بقرار محكمة العدل الدولية في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٨ فيما يتعلق بطلب قطر للتدابير المؤقتة بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. والمحكمة رفضت جميع طلبات قطر للتدابير المؤقتة، وبدلاً من ذلك وبأغلبية ضئيلة، أشارت المحكمة إلى بعض الإجراءات التي تتخذها الإمارات بالفعل، ويعكس قرار المحكمة أن التدابير المؤقتة التي طلبتها قطر كانت دون أساس صحيح ولم تكن مدعومة بأي أدلة. وبدلاً من هذه المناورات التي لا جدوى منها، ينبغي على قطر أن تتجاوز مع المطالب المشروعة لدولة الإمارات والدول المقاطعة الأخرى فيما يتعلق بدعم قطر المستمر للإرهاب وجهودها لزعزعة استقرار المنطقة.

وتؤكد دولة الإمارات أن إجراءاتها موجهة ضد الحكومة القطرية وليست تجاه الشعب القطري، وعلى العكس من المزاعم القطرية لا يزال الآلاف من القطريين يقيمون في دولة الإمارات وبيروت، ويمكن للزوار القطريين دخول دولة الإمارات بإذن دخول مسبق من خلال الخط الساخن المعلن عنه في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

وتحث دولة الإمارات قطر على الانخراط بشكل بناء في الطلبات المقدمة من دولة الإمارات وبلدان أخرى إلى قطر من أجل الامتثال لالتزاماتها الدولية. وتؤكد في نفس الوقت على ترحيبها بالمواطنين القطريين على أراضيها وذلك بحسب ما تم التأكيد عليه في البيان الصادر عن وزارة الخارجية والتعاون الدولي بتاريخ ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨.